العقد الاجتماعي للمرجعية الدينية الشيعية في النجف الأشرف

أ.د. عبد علي سفيح
فرنسا/ وزارة التربية والتعليم العالي الفرنسية

المقدمة:

لم تحدث ثورة في فلسفة نظام الحكم والدولة في دين أو مذهب من المذاهب على مر التاريخ البشري كما حدث في المذهب الاسلامي الشيعي الإثني عشري في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، يسأل العالم الشرقي بصورة عامة، والغربي بصورة خاصة، أين توجد كل هذه الأفكار التي نسيمها في المصطلح الحديث بالديمقراطية، أو على الأقل التعبير الديمقراطي عن التطلعات المحلية الشيعية؟

أن الجدل الدستوري، الذي أثاره فقهاء الشيعة من المدن المقدسة بين عامي ١٩٠٦ و١٩١١م، والذي كان أول ظهور لضمير سياسي حقيقي يجعل من اقامة نظام حكم عادل واجباً دينياً في ولايات بلاد مابين النهرين وهو العراق، وهكذا أصبحت النجف الأشرف منارة للأفكار الديمقراطية في زمن الامبراطورية العثمانية.

قبيل نهاية القرن العشرين وبالضبط في عام (١٩٧٩م) تأسست الجمهورية الاسلامية في إيران، وبعد عام ٢٠٠٣م في العراق بعد سقوط نظام الحكم، تحول الخيال الشيعي الى واقع، والفكرة الى التطبيق، والفلسفة الى البناء السياسي، والحكمة الى حياة مدنية، ومن العقد الاجتماعي الى التماسك الاجتماعي. كل هذا حدث بناءً على تراكم في التنظير لنظريات الحكم في الفكر الشيعي على طول التاريخ، والتي وصلت إلى ما يقارب تسع نظريات مشهورة في الحكم، والتي قد استفاد منها السيد السيستاني في نظرته للحكم وللعقد الاجتماعي.

إن هذا العنوان قد اشتققته بعد أن اطلعت على كتاب (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية) والذي هو من اعداد حامد الخفاف[1]، تصفحت صفحاته، وتأملت جميلاً في عباراته، من مواضع مختلفة ومتفرقة، فوجدت ان هذا الكتاب هو ميدان خاضه السيد السيستاني كمرجعية دينية في النجف الأشرف تهدف إلى الوصول إلى أوجه الكمال والخير العام للإنسان (فرداً ومجتمعاً)، فيه رسم دقيق لمن

يريد ان يتصدى لحكم وإدارة العراق، وفيه آراءه كرجل حكيم وفيلسوف ومتصوف يعرف مواقع الصواب ويبصر مواضع الارتياب، ويحذر من مزالق الاضطراب.

إن هذا الكتاب جمع أموراً كثيرة مهمة، فلم يكد يغفل جانباً من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والقيمية، وهو نتاج فترة قصيرة من تاريخ العراق الحديث.

هذا الكتاب سوف يكون له شأن كبير في الدراسات البحثية والعلمية في جميع الاختصاصات، شأنه شأن الكتب التي أهتمت بمساحة العقد الاجتماعي والنظريات السياسية والاجتماعية والانثروبولوجية، والتي أعدت دون استثناء في ظروف قاهرة من الحروب والصراعات وانتهاكا لحقوق الانسان من الظلم والتشريد مثلما مر على العراق. ومن هذه الكتب، كتاب السياسة لأرسطو[٢]، وكتاب الامير لميكافيلي[٣]، وكتاب الأصول الطبيعية والسياسية للسلطة للفيلسوف توماس هوبز[٤]، وكتاب التسامح للفيلسوف جان لوك[٥]، وكتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو[٦]. ولا يخفى عنا كتاب نهج البلاغة للإمام علي عليه السلام الذي جمعه الشريف الرضي.

إن هذه الكتب أصبحت مراجع مهمة للباحثين والمهتمين على مر العصور، ذلك لأنها تعبر عن حقيقة زمنية.

بعد عام ٢٠٠٣ توقع العراقيون أن تظهر حكومة قادرة على اتخاذ الاجراءات الجريئة والحاسمة لإحداث تغيير بنيوي وهيكلي للدولة، وتسمح بقبول التضحيات التي ستكون ضرورية لبناء دولة الحق والعدل والمواطنة، هذا الأمل يجب أن يستند الى مبادئ أساسية، في اطار عقد اجتماعي جديد قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية واحترام الحقوق الفردية مع تحديد العلاقة بين السلطة والشعب.

لقد وجدت المرجعية الدينية وعلى رأسها المرجع الأعلى للشيعة في العراق وفي العالم السيد علي السيستاني، ان عليها واجب شرعي لتحقيق هذا الأمل الذي يعبر عن بناء عراق جديد وأفضل، فأساس هذا المشروع الانساني هو العقد الاجتماعي، كميثاق يبرم بين كل مكونات الشعب العراقي العرقية والدينية والمذهبية، يضمن تماسكاً اجتماعياً

حقيقياً، مما يحتاجه العراق اليوم وبإلحاح، كالشعور بالمساواة والمشاركة العادلة، والذي سيعزز من مواجهة العراقيين للمحن والمصاعب.

إن هذا العقد ظهرت صورته من خلال الفتوى الدستورية الشهيرة للسيد السيستاني[٧]، والتي أسست لبناء دولة عراقية حديثة وفق نظام يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع، وحث العراقيين على الاشتراك في الانتخابات لتقرير مصيرهم بأيديهم، وعلى احترام القانون وحفظ المال العام، وعدم الثأر والانتقام[٨].

العقد الاجتماعي يسمح بنقل العراق من حالة اللادولة الى حالة الدولة، ومن حالة العنف والتقسيم الى حالة السلام والعيش المشترك، ومن حالة الهيمنة والظلم الى حالة الحرية والعدل، هذا العقد يسمح بولادة دستور يحفظ الصالح العام، ومنه يضع كل فرد قدراته وطاقاته تحت اسم جمهورية عراقية كمنظمة للحياة المشتركة تحت ظل سيادة القانون الذي يتم سنه من قبل الشعب العراقي وهو صاحب الولاية العامة.

الهدف من هذه الدراسة:

شهد مجال الدراسات الشيعية في أوربا اهتماماً كبيراً ابتداءً من دراسات هنري كوربان تلميذ المستشرق الفرنسي المشهور لويس ماسينيون، وخاصة منذ سبعة عشر سنة ماضية، ولكن وجدنا أن مظاهره السياسية المعاصرة لا تثير نفس الاهتمام مثل المذهب الاسلامي السني السياسي، مع استثناء ملحوظ في ايران. ومن الواضح أن هذا النقص يعود الى الإرث الاستشراقي الأوربي في القرن التاسع عشر والذي اعتبر التشيع مذهب غير سياسي الى حد كبير، مذهب يميل الى التصوف والعرفان الروحي فقط بحسب زعمهم. لذا رغبنا في هذه الدراسة بيان أن المرجعية الدينية الشيعية بصورة عامة تملك إرثاً في فلسفة نظام الحكم ومفهوم الدولة وان تنوعت مرجعياتها في العالم إلا انها تملك نظرية حكم واحدة وهي سلطة الشعب وهو الممثل الشرعي على نفسه وان اختلفت وسائل التطبيق بناء على ثقافة وتاريخ الشعوب، وهذا ما نجده واضحاً في ايران والعراق،

كذلك بيان أن المرجع الشيعي الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني هو صاحب نظرية دولة العقد الاجتماعي.

المرجعية الدينية الشيعية في النجف الأشرف:

إن المرجعية الدينية عند الشيعة الإمامية كيان فقهي وتشريعي وقيادي كبير يرتبط بها الشيعة بأوثق العلاقات، وقد يعبر عنها بالمؤسسة الدينية اصطلاحيا، وهي أقرب الى النظام الجامعي الأكاديمي، وتعتبر تعليمات المرجعية بالنسبة للفرد الشيعي لها صفة الأمر والحكم الشرعي الملزم دينياً، وتحتل المرجعية الدينية الشيعية مساحة واسعة في الحياة الدينية والاجتماعية، ومساحة أقل في الحياة السياسية(٩).

المرجعية والسلطة الروحية:

لا يوجد أي شكل من أشكال النظام الروحي أو السياسي أو الاجتماعي في الماضي أو الحاضر، يمكن مقارنته بما هو مركز مدينة النجف الأشرف والمرجعية الدينية.

إن النجف الأشرف، هذا الاسم شبه الأسطوري الذي يثير الاعجاب في الخارج أكثر من الداخل، إذ ستبقى النجف البقعة المباركة التي تهفوا اليها قلوب الملايين من المسلمين(١٠).

إن النجف مدينة بنيت حول المدافن، حول ضريح الامام علي عليه السلام، ونظام هذه المدينة الاقتصادي والاجتماعي والروحي والسياسي بني حول هذا الضريح والصرح الكبير، ولدت المرجعية الشيعية وهي مجموعة من مجتهدين من رحم هذه المدينة، المرجعية تمثل منظومة من القيم السامية التي جسدها الامام علي عليه السلام، وتعتبر نفسها طلاباً في مدرسة آل البيت واستاذهم الكبير هو الامام علي عليه السلام.

إن المرجعية الشيعية عموماً، وفي النجف الأشرف بشكلٍ خاص هي - وقبل كل شيء - مكان قوة وسلطة روحية عالية للشيعة الإثني عشرية.

مرجعية منتخبة مع ضوابطها وتوازناتها:

إن المرجعية الدينية الشيعية، ليست بثيوقراطية استبدادية، تجهل حرية وحقوق أتباعها، ولا حتى نظام ملكي أو دستوري، ولا نظاماً ديمقراطياً بالمعنى الاصطلاحي الحديث،

يكون فيه جميع الأتباع متساوون تماماً ويتم تمثيلهم بقانون، انها نوع من المشيخة الاختيارية حيث يستمد المرجع صاحب السيادة شرعيته من نفسه فقط، يقره على ذلك أصحاب الاختصاص من أهل الخبرة، وهو ليس مسؤول أمام أي فرد على وجه الأرض، بل هو مسؤول فقط أمام الله تعالى.

إن انتخاب أو اختيار المرجع الأعلى ليس بالمهمة السهلة، لكن وبمجرد انتخابه، فلا أحد لديه السلطة للإطاحة به، أما ممثلي المرجع في المحافظات والمدن في جميع أنحاء العالم فيتم اختيارهم وفقاً لعقيدتهم وقدرتهم على الاجابة عن مسائل الأتباع الشرعية.

العقد الاجتماعي:

يشير مصطلح العقد الاجتماعي الى ذلك العقد المبرم بشكل فعلي أو افتراضي بين طرفين، كالحكومة والشعب، أو بين الحاكم والمحكوم، بحيث تحدد بموجبه الحقوق الخاصة بكل فئة والواجبات المفروضة عليها، وظهر ذلك منذ القدم عندما بدأت الحياة البشرية بصورة من العشوائية والفوضى، فوضع العقل البشري اتفاقاً وعقداً على هيئة مجتمع وحكومة، علماً بأن هذا المجتمع يتدرج تحت خانة المصطلحات الخاصة بالفلسفة والنظرية السياسية[١١] .

ما هي الغاية من العقد الاجتماعي:

إن السياسة هي فن تدبير الشأن العام والسعي وراء مصلحة الأفراد والشعب (المصلحة العامة)، وقد اشتغل الانسان منذ البداية بالمجتمع، وكان الهدف من وراء هذا الانشغال هو تنظيم المجتمع نحو الأفضل وتحقيق العدالة، فالسياسة كمفهوم كان متداولاً منذ فجر التاريخ، وتطور مع مرور الزمن.

أما السياسة كفعل فقد انقسمت الى قسمين رئيسين:

١ـ قبل نيقولا ميكافيلي، كانت السياسة تدار من وجهة نظر أخلاقية (أفلاطون وأرسطو)، وما يتعلق بوجه نظر كلٍ منهما.

٢ـ بعد نيقولا ميكافيلي، والذي قلب التفكير السياسي برمته، ثم قطع الصلة مع الأخلاق في السياسة وأصبح الفكر السياسي يدار بذكاء كبير.

إن هذا العقد هو المنظم الوحيد للمجتمع من أجل تطور العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من جهة، وبين المجتمع والحكومة من جهة أخرى.

نظرية العقد الاجتماعي:

تدل هذه النظرية على مجموعة من الأسس والالتزامات الأخلاقية التي تكون مشتركة بين مجموعة من الأشخاص لكي يشكلون المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث تكون هذه الالتزامات ضمن اتفاق بين هؤلاء الأشخاص، مع تحديد الملامح التي تشكل عليها محيطهم، علماً بأن هذا المصطلح يعود ظهوره الى تاريخ ظهور الفلسفة ويرتبط بصورة وثيقة بكلٍ من النظرية السياسية والنظرية الأخلاقية.

من الجدير بالذكر أن نظرية العقد الاجتماعي حظيت بالعديد من التحفظات من المفكرين والفلاسفة، وخاصة في الآونة الأخيرة، حيث اعتبرها البعض ناقصة وغير متكاملة لتعبر بشكل كافي عن كل من الحياة الأخلاقية والسياسية التي نعيشها.

لقد ظهر مصطلح العقد الاجتماعي منذ قديم الزمان، فهو ليس بالمصطلح الحديث ابتدعه الساسة في مختلف بلاد العالم، وكانت بدايات ظهوره عند الرومان الذين لم يتوصلوا الى تعريف أو نظرية محددة له، لكنهم توصلوا الى مقوماته والمتمثلة في القبول أو الرفض لما يملي عليهم من مبادئ أو أفكار آنذاك، ثم جاءت فكرة العقد الاجتماعي في فلسفات أفلاطون وأرسطو، حيث دعا أرسطو في كتابه السياسة، صورة المجتمع السياسي هو البرلمان هو ممثل الشرعي للشعب وهم نخبة مميزة عن باقي الطبقات، لا المرأة ولا العمال لهم حق المشاركة في الحكم، فالمجتمع السياسي هو الذي يملك أدوات السلطة، كذلك أشار أرسطو أن الدولة هي التي تعطي للفرد وجوده الحقيقي.

ثم جاء ابن خلدون الذي أكد ضرورة وجود ما ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، حيث أشار الى أن قيام السلطة ضرورة طبيعية واجتماعية، وبما أن شهوة الحكم يغلب عليها طابع السيطرة والطغيان فسرعان ما يطلب أفراد المجتمع نتيجة لذلك تنظيم هذه السلطة السياسية التي تتجمع في يد شخص واحد[١٢].

على الرغم من الجذور العميقة لمفهوم العقد الاجتماعي، لكنه لم يرد بالصيغة المتعارف عليها الآن في العصر الحديث حتى تم بلورته على أسس علمية على يد علماء الاجتماع على شكل نظريات سميت بنظريات العقد الاجتماعي ومنهم:

١ـ الفيلسوف الانكليزي توماس هوبز(١٥٨٨-١٦٧٩م): فقد أراد هوبز التعرف على نشأة مصطلح الدولة أو المجتمع من أين جاء؟ وما هي الظروف التي دعت الى وجوده؟ وعليه كان ولا بد التوصل الى شكل من أشكال العقود التي يلتزم بها كافة الأطراف في تنفيذ الواجبات والالتزام بالحقوق بين البشر بعضهم ببعض، وللتشجيع على حدوث التفاعل والتقارب الاجتماعي الايجابي بدلاً من التنافر وحصاد السلبيات والذي أطلق عليه العقد الاجتماعي، وبلوره توماس هوبز تحت مسمى الدولة أو المجتمع.

٢ـ الفيلسوف الانكليزي جان لوك(١٦٣٢-١٧٠٤م): فمن مساهماته البارزة تلك التي قدمها في نظريته عن ماهية العقد الاجتماعي، وفكرته تختلف تمام الاختلاف مع تلك التي كانت لتوماس هوبز، فقد أشار بأنه لا توجد سيادة لشخص على الآخر وهو يؤمن بالحرية الشخصية للمحكومين، فهو لا يوافق على السلطة المطلقة المتمثلة في شخص الحاكم، فالفرد يملك حقوق طبيعية لا علاقة لها بوجود الدولة مطلقا، وتتمثل هذه الحقوق في حق الحياة والحرية والتملك، واستبدل جان لوك كلمة العقد بالوديعة، أي أن الحكم أمانة يستودعها الشعب عند الحاكم ويمكن استردادها في أي وقت منه عند اساءة التصرف فيها.

٣ـ الفيلسوف جان جاك روسو(١٧١٢-١٧٧٨م): إذ يعد مؤسس فكرة سيادة الشعب وهو فيلسوف فرنسي، كان شعار روسو كتابه الشهير المعروف بالعقد الاجتماعي، وفيه يشير بوضوح ان الشعب هو الذي يملك سلطة السيادة، والكلمة الفاصلة هي التي يقولها الشعوب لا الحكومات، وأن المناصب العامة في الدولة تعين من قبل سلطة الشعب التي تمنح وتحاسب في نفس الوقت، فالعقد عند روسو هو عقد يبرمه أفراد الشعب بينهم، فالواحد يتحد مع الكل، أي أن الإرادة الفردية تذوب في الإرادة العامة صاحبة السيادة والسلطة وتضع نفسها تحت سلطانها.

٤ـ الفيلسوف صموئيل فون بوفندروف (١٦٣٢-١٦٩٤م): وهو فيلسوف ومفكر ألماني، فقد أكد على الحق الطبيعي للإنسان يخضع بالدرجة الأولى لفطرة قيمية هي: (قانون اخلاقي بجانب الشريعة الإلهية) وهذه القيم هي فوق القوانين الوضعية المدنية التي يضعها الانسان لتنظيم مجتمع معين.

العقد الاجتماعي للمرجعية الدينية:

إن هنا عدة أمور تتعلق بالعقد الاجتماعي للمرجعية الدينية لا بدّ من تبيينها وهي:

١. منظومة القيم للعقد الاجتماعي: من خلال قراءتنا للنصوص التي جمعها حامد الخفاف في كتابه، وبعد تفكيك هذه النصوص وجدنا ما يلي: المرجعية الدينية تميز بين القيمة كفضيلة والقيمة كأخلاق، فالقيمة عندما تكون فكرة كالحرية والعدالة والمساواة والاخاء، هذه كلها فضائل تدعو لها البشرية باختلاف ثقافاتهم وتاريخهم وهي فطرية استودعها الله سبحانه داخل البشر، هذه الفضائل عندما يسن بها قانون ويحاسب من يخل بهذا القانون، فتصبح الفضيلة قيمة خلقية، هذه القيم كفضيلة أو أخلاق نادت بها المرجعية مراراً، وطلبت من السلطات الحكومية أن تحافظ على القانون الذي يضمن احترام هذه القيم من حرية الاحتجاجات، وحفظ دماء الأبرياء[١٣].

إن المرجعية الدينية هي مرجعية روحية، وقاعدة القيم التي تدعو لها المرجعية هي القيم الروحية، والقيم الروحية لا علاقة لها بالقيم الخلقية، فالقيم الروحية هي التي تقهر الخوف، فمن الممكن ان يكون الإنسان عادلاً وأميناً ومخلصاً ومحباً للخير، لكنه كل هذه المنظومة القيمية السامية لا تمنعه أن يكون خائفاً من الموت والمرض وخائفاً على مستقبل أبناءه القيم الروحية لا تجعل للخوف مكان في قلب المؤمن لأنه اسلم أموره لله عز وجل.

بناءً على ما ذكرناه، يمكن القول بأن المرجعية الدينية في النجف رؤيتها وفلسفتها للقيم تستند على قاعدتين أساسيتين وهما جوهر العقد الاجتماعي لديها:

القاعدة الأولى: هي الحق الطبيعي: ويقصد به حق الإنسان في الحياة والسعادة والحرية، فالحرية ليست قيمة مكتسبه بل هي طبع الانسان وليس تطبع، فالله سبحانه وتعالى قسم

الخلائق الى عالمين، عالم الانسان وهو عالم الحرية والاختيار، وعالم غير الانسان، وهو عالم المطبوع والمجبول على نظام لا يحيد عنه، فالعالم الأول له تاريخ وهو عالم الارتقاء، اما العالم الثاني ليس له تاريخ لأنه عالم الولاء الى جنسه غير البشري فهو يكرر الأفعال.

الحق في ممارسة الحرية مطلب لا ينفصل عن كرامة الانسان، إن المرجعية الدينية لا تحصر معنى الحرية من خلال النظر اليها من منظور فردي بحت واختزالها الى ممارسات تعسفية، وغير منضبطة[١٤]، بل توجد الحرية حقا عندما توحد الروابط المتبادلة التي تنظمها العدالة الانسانية أي عندما يحترم الانسان القانون الطبيعي الذي شرعه وسنه أغلبية الشعب العراقي. هنا تصبح الحرية محمية على المستوى الفردي والجماعي، أي حدود الصالح العام والنظام العام وفي جميع الأحوال وبروح المسؤولية[١٥].

القاعدة الثانية: وهي القانون الطبيعي: أي جميع الشرائع والقوانين التي تنظم علاقة الفرد بالآخر تحت مظلة العيش المشترك والصالح العام، وهي قيم العدالة والمساواة، والتكافل الاجتماعي، فالعدالة قيمة مصحوبة بممارسة الفضيلة الأخلاقية التي تجسدها وتدعو اليها المرجعية[١٦]. من وجهة نظر المرجعية، يتم التعبير عن العدالة في الموقف الذي تحدده ارادة الاعتراف بالآخر كشخص بدرجة أخ أو نظير، إن للعدالة أهمية خاصة في السياق الحالي للعراق، حيث تتعرض كرامة وحقوق الفرد العراقي الى حد يتجاوز الاعلان للتهديد الخطير لوحدة النسيج الاجتماعي العراقي بسبب الاتجاه السائد الى اللجوء حصريا الى معايير المنفعة الشخصية والتمتع بها وبشكل غير قانوني وغير انساني، بينما الارث الشيعي الكبير يؤكد أن ما هو عادل لا يحدده في الأصل القانون، لكن تصل أحيانا الى نكران الذات، والسلام والعيش المشترك يتحقق بفضل تطبيق العدالة الاجتماعية وكسب ثقة الناس باحترام القانون.

وجدت المرجعية الدينية، أن هذه القيم التي تكفل الحق الطبيعي والقانون الطبيعي لا يمكن أن تكون فعالة في خدمة المجتمع ملم يكون هناك حبل يربط بينهما وهو المحبة أو الإخاء. لاحظنا قبل أشهر من زيارة قداسة البابا فرنسيس للسيد السيستاني والذي كان

تعبير صادق لمقولة الامام علي عليه السلام، اما أخ لك في الدين أو نظير لك في الأخ. السيد السيستاني أكد كثيرا حول مفهوم الأخوة بقوله السنة هم أنفسنا[١٧]، وعن الأقليات الأخرى بأنهم أخواننا في العيش المشترك[١٨].

لا يمكن عمل هاتين القاعدتين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي ما لم يكن هناك نظام يعطي شرعية للقيم التي تمثل القاعدتين الأساسيتين وهما الحق الطبيعي والقانون الطبيعي وهو نظام الأكثرية والأقلية (العامة والخاصة). شرعية الحكم تأتي مما يقرره الأكثرية وعلى الأقلية أن تخضع لرأي الأكثرية في حالة الحرب والسلم. المرجعية الدينية هي امتداد لمدرسة أهل البيت عليهم السلام، وهذه المدرسة أول من أهتمت بالعقد الاجتماعي وعبر عنه الامام علي عليه السلام افضل تعبير في احدى النصوص بقوله: وليكن أفضل الأمور اليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل، وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وان سخط الخاصة يغتفر برضى العامة[١٩].

كل هذه القيم والفضائل من الحرية والعدالة والمساواة والرضى تستند على نظام للحكم والادارة وهو احترام رأي الأكثرية في سن الشرائع والقوانين التي تضمن الصالح العام والعيش المشترك، واحترام الاستقلال الشرعي لطبيعة الظرف والمكان يدفع المرجعية الدينية الشيعية الى عدم التدخل في تفصيلات نظام الحكم وتتركه لممثلي الشعب العراقي، إلا انها تتدخل عندما تنتهك القيم الأساسية للمجتمع ويمس عقده الاجتماعي[٢٠].

٢.مفهوم الدولة: احتل مفهوم الدولة (بقعة جغرافية ذات حدود، وشعب وحكومة) مكانة هامة في فكر المرجعية الدينية في النجف الأشرف من خلال حضورها القوي في الحياة اليومية للعراقيين والتي تعد كحاجة طبيعية للإنسان وأعظم ابداع انساني تتجلى من خلاله القدرة على التنظيم العقلي والاداري لحياة الانسان لتصبح عنوان للقيم السامية.

إن هذه الدولة تستند على قوانين وشرائع تحقق الحياة الكريمة للإنسان، وهذه القوانين هي قاعدة الاجتماع السياسي، واذا كانت مهمة الأفراد هي التمتع في هذه الحياة ضمن القيم الانسانية السامية من الحرية والعدالة والسلام، فان المرجعية ترى في المقابل ان مهمة الدولة لا تكون مقصورة على توفير الحاجات الضرورية للأفراد، بل غايتها هي توفير أسباب السعادة لهم، وتحقيق الخير والفضيلة للصالح العام عن طريق قيم الدين الاسلامي الحنيف[٢١].

لقد وقفت المرجعية الدينية موقف حازم أمام كل القوى التي تمنع وتعرقل بناء دولة مدنية غير دينية في العراق، تمثل كل مكونات الشعب العراقي بناء على قواعد اساسية وهي:

أ ـ إن الشعب العراقي هو الممثل الشرعي لنفسه وهو وحده المعني في اختيار نوع النظام السياسي.

ب ـ الدولة الصالحة هي تلك التي تضمن العدالة والمساواة بين كل مكونات الشعب العراقي وتحترم تنوعه وتقر بحقوق الأقليات، وتلتزم بمبدأ الانتخابات والتداول السلمي للسلطة [٢٢].

ج ـ ترفض المرجعية أي شكل من أشكال الهيمنة الطائفية أو السياسية أو العرقية[٢٣].

د ـ تؤمن المرجعية بأن تجاوز المحاصصة العرقية والطائفية ممكن من خلال الرجوع الى صناديق الاقتراع[٢٤].

هـ ـ ترفض المرجعية تساوقا مع رؤيتها الفقهية، أي دور مباشر لرجال الدين في الجوانب الادارية والتنفيذية، داعية اياهم الى الاقتصار على الارشاد والتبليغ والتوجيه العام[٢٥].

و ـ تصر المرجعية الدينية على دور الحكومة في حفظ الأمن، رافضة أي دور للفصائل المسلحة أو المؤسسات الموازية لعمل الدولة[٢٦] حتى أن كان ذلك بقيادة رجال الدين أو من أجل تحقيق أغراض تعجز الدولة أو تتغافل عن تحقيقها[٢٧].

ز ـ تصر المرجعية الدينية على دور الحكومة المنتخبة في حفظ الأمن، رافضة أي دور للمجموعات المسلحة.

لكن ليس كل ما تنادي به المرجعية أو ترغب في تحقيقه، يستجيب لها أصحاب السلطة، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بطلبها الغاء عطلة السبت[٢٨]، أو الغاء الامتيازات والرواتب التقاعدية للمسؤولين[٢٩]، أو التصدي للفساد، وحرمة دماء المحتجين وحفظ حرية التظاهرات[٣٠].

٣.نموذج ونظام الحكم المقترح للعراق: إن فلسفة نظام الحكم ومفهوم الدولة ككيان يتمتع بالسيادة والتنظيم السياسي والاجتماعي، كان وما زال محور الثقافة والفكر الغربي منذ أفلاطون الى يومنا هذا، وكانت أكبر ثورة فلسفية في نظام الحكم في الغرب في بداية القرن العشرين. أما في الشرق، لم تكن فكرة نظام الحكم والدولة محور أساسي في الثقافة الاجتماعية والفكر الشرقي حتى سقوط ونهاية السلطنة الاسلامية العثمانية في عام ١٩٢٠.

مع سقوط الدولة الحاكمة بأحكام الاسلام (السلطنة العثمانية) وغياب منصب الخليفة، ومن ثم الجدل الذي أثاره كتاب علي عبد الرازق في نفي وجوب اقامة الامامة العظمى (الخلافة) أو الدولة الاسلامية في زمانه(مطلع القرن العشرين)، ويكفي الاشارة الى ما جاء عن الشيخ رشيد رضا أن منصب الإمام أي توليه على الأمة واجب على المسلمين شرعا لا عقدا[٣١]. كذلك ما كتبه سيد قطب في كتابه (خصائص التصور الاسلامي) والمودودي في (الخلافة والحكم). كل هؤلاء المفكرين لم يعالجوا نظام الحكم بل تكلموا عن الشريعة والقوانين التي تنظم المجتمع والدولة، لأن نظام الخلافة أو الامرة أو السلطنة هي المفاهيم الشائعة لديهم، كذلك لم يعطوا سيادة وشرعية للأمة أو للشعب على نفسه.

بينما المرجعية الدينية في النجف الأشرف وبعد ٢٠٠٣م، استبعدت المفاهيم الخاطئة في نموذج الأسرة والقبيلة في تأسيس شرعية الحاكم على شعبه كما حصل في العراق مع الملك فيصل الأول في عام ١٩٢١م، أو نموذج الحاكم الفردي بشرعية ايديولوجية أو حزبية أو دينية بالتسلط على رقاب العراقيين.

في الحالتين يستحيل عمل عقد بين الحاكم والشعب لأنه شبيه باتفاق السيد مع العبد، لأنه ليس للعبد حقوق بل واجبه الطاعة والتنفيذ لما يطلب منه، وفي النموذجين، لا توجد المصلحة العامة (الصالح العام)، ولا يوجد جسم سياسي اجتماعي لكي ينشئ مجتمعاً سياسياً قادراً على تحمل مسؤوليته ذاتياً.

دعت المرجعية إلى احترام ثنائية الدين والدولة على اساس أن الدين الاسلامي هو دين الأغلبية[٣٢]، مع نظام يحترم الثوابت الدينية للدين الاسلامي الحنيف[٣٣]، ورفض حكومة كولاية الفقيه[٣٤]، كذلك فإن فكرة حكومة دينية غير وارد في العراق بل تقبل نظاماً تعددياً.

لقد وقفت المرجعية موقف الحزم والتحدي لكل الضغوط والمعوقات التي تمنع نقل السيادة للشعب العراقي وهذا وجب على المرجعية، وقد عملت لذلك على محورين:

المحور الأول: الشعب العراقي هو سيد الموقف وهو الممثل الشرعي لنفسه وينتخب من يراه قادراً على تحمل المسؤولية.

المحور الثاني: الشعب هو الذي يسن القوانين ويصادق عليها عن طريق عقد بينه وبين من يمثله في السلطة، وبينه وبين كافة مكوناته، وهذا يستلزم كتابة دستورٍ يخضع له كلٌ من الراعي والرعية دون تمييز، وهو يضمن وحدة الشعب العراقي، تولد من هذا الدستور السطات الثلاثة وهي: السلطة التشريعية (تشرع القوانين)، والسلطة القضائية (في فك النزاعات)، والسلطة التنفيذية (تنفذ وتطبق الشرائع القانونية). وهذه السلطات لها مؤسسات ومنها العسكرية (تحمي الحدود والدستور)، والشرطة (تحمي الأمن الداخلي وتطبق قوانين الدستور)، وغيرها من مؤسسات التعليم والصحة والخدمات.

لقد أعلنت سلطات الاحتلال في العراق ـ في حينها ـ بأنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور، إلا أن السيد السيستاني كمرجعية دينية رفض هذا الاقتراح وأكد على وجوب اجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخابات من سيمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت عليه[٣٥].

٤.مبدأ الصالح العام: إن مبدأ الصالح العام هو الذي يربط وحدة نسيج المجتمع العراقي بكافة تنوعاته، ولا يحصل من مجرد مجموع خيرات معينة لكل فرد من مواضع جسم العراق، بل هو للجميع من دون استثناء أحد، فهو مشترك لأنه غير قابل للتجزئة، وهو لا يمكن تحقيقه الا مجتمعاً[٣٦]، فبما أن العمل الأخلاقي يتم من فعل الخير، فان العمل الجماعي يصل الى ذروته من خلال تحقيق الصالح العام.

تؤكد المرجعية على أن يكون الصالح العام كأول هدف يراد الوصول اليه، لأنه مسؤولية الجميع في كل مجالات الحياة سواء الدفاعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو مطلب شامل ويسري مع الزمان والمكان ويرتبط ارتباطاً وثيقاً باحترام الفرد وحقوقه الأساسية وتعزيزها بشكل متكامل، هذه المتطلبات تفرض قبل كل شيء الالتزام بالقانون والعيش بسلام وحماية الأقليات وتوفير الخدمات الأساسية للناس من الكهرباء والماء والصحة والتعليم وطرق المواصلات[٣٧]، وفي نفس الوقت حقوق الإنسان في العيش الكريم.

لا تقع مسؤولية السعي وراء الخير العام أو الصالح العام على عاتق الأفراد فحسب، بل على عاتق الدولة أيضا، لأن الصالح العام هو سبب وجود السلطة السياسية للمجتمع المدني الذي تعبر عنه وتمثله، فيجب أن تضمن السلطة بالفعل تماسك النسيج الاجتماعي ووحدته وحسن ادارته وتنظيمه حتى يمكن السعي وراء الخير العام بمساهمة جميع المواطنين، ومن أحد أكثر وظائف السلطة السياسية حساسية تتمثل في ايجاد توازن بين الخيرات الخاصة للجماعات مع الأفراد، وبما أن اتخاذ القرارات عادةً يتم من قبل الأغلبية البرلمانية والتي تمثل ارادة الأغلبية الشعبية، فإن هذا التوازن بين الخيرات العامة والخاصة يكتسب أهمية كبيرة في تمتع الجميع بالعيش المشترك.

إن الخير العام للمجتمع ليس غاية في حد ذاته وله قيمة فقط فيما يتعلق بالسعي وراء الغايات النهاية للفرد وللصالح العام لجميع المجتمع دون تمييز، فالله سبحانه وتعالى هو يعلم نهاية مخلوقاته، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحرم أو يمنع الخير العام عن الناس الآخرين كتعاطفه مع الشعوب في مياه دجلة والفرات.

٥. المجتمع السياسي: لم يكن للمسلمين الأوائل في المرحلة الأولى من تاريخهم ملك مثل بلاد فارس ومصر والروم آنذاك، أي مثل الشعوب الأخرى، لأنهم يؤمنون بالله الواحد الملك القدوس.

إن الإنسان هو أساس المجتمع السياسي ونهايته، تتمتع السياسة بالعقلانية، وهي المسؤولة عن اختياراتها وقادرة على متابعة المشاريع التي تعطي معنى للحياة على المستوى الفردي والاجتماعي، بالنسبة للإنسان هو مخلوق اجتماعي وسياسي بطبيعته، فالحياة الاجتماعية اذن ليست شيئاً مضافاً بل بالأحرى بعد أساسي لا يمكن الغائه.

ما يميز الشعب في المقام الأول، هو المشاركة في الحياة ضمن قيم مشتركة والتي هي مصدر التعايش الروحي والمدني، ويجب اعتبار الحياة في المجتمع قبل كل شيء حقيقة روحية، أنه في الواقع تبادل المعرفة في ضوء الحقيقة وممارسة الحقوق والوفاء بالواجبات، مع البحث عن الخير والشراكة في الجمال بكل تعابيره المشروعة، وهذه الحقيقة الروحية والقيم الخلقية هي المحرك الأساسي لكل النشاط الثقافي والاقتصادي والسياسي والعلمي.

٦. السلطة السياسية: أو أساس السلطة السياسية: فقد دافعت وأصرت المرجعية على شرعية الشعب العراقي باختيار نوع وشكل نظام الحكم الذي أساسه العقد الاجتماعي المتمثل بالدستور، والذي يضمن للمجتمع حياة منظمة وسعيدة، اما السلطة السياسية فهي اداة التنسيق والتوجيه والتنفيذ، وهذه السلطة منبثقة من الشعب صاحب الشرعية ومسؤولة أمام الشعب[٣٨].

ينبثق المجتمع السياسي من طبيعة الأشخاص الذين يكشف لهم ضميرهم ويأمرهم باحترام النظام الذي حدده الله تعالى في جميع مخلوقاته وهو نظام أخلاقي وروحي يؤثر من أية قيمة مادية، وفي التوجيهات والحلول التي يجب تقديمها لمشاكل الحياة الفردية والاجتماعية، داخل المجتمعات الوطنية وفي علاقتهم المتبادلة.

المجتمع السياسي، هو واقع غير طبيعي بالنسبة للرجال، موجود للوصول الى نهاية لا يمكن تحقيقها بخلاف ذلك: النمو الكامل لأفراد المجتمع والتعايش السلمي في اطار الصالح العام.

المجتمع السياسي، هو وحدة عضوية وتنظيمية لشعب حقيقي، والناس ليسوا جمهوراً غير متبلور، أو كتلة خاملة يمكن التلاعب بها، واستغلالها، ولكنهم مجموعة من الناس، كل منهم لديه امكانية تكوين رأي في الشؤون العامة وفي حرية التعبير عن حساسيتها السياسية وتأكيدها في انسجام مع الخير العام للمجتمع.

٧.المجتمع السياسي في خدمة المجتمع المدني: وهنا عدة أمور مهمة لا بدّ من توضيحها:

أ. قيمة المجتمع المدني: ساهمت المرجعية في التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وأكدت على أن الأول يكون في خدمة الثاني، مع ميلها الى استيعاب المجتمع المدني في دائرة الدولة، بهدف الحفاظ على التعددية المجتمعية وتعزيز الديمقراطية وفقا لمبدأ الصالح العام المبني على قيم العدالة والمساواة وحرية التعبير.

إن المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تكمن في الصالح العام، أي الخير الذي يحق لكل فرد فيه المشاركة، تميل المرجعية الى تعزيز حياة اجتماعية أكثر حرية وانصافا، تتعاون المجموعات المختلفة من المواطنين ويتحركون لتطوير توجهاتهم والتعبير عنها، لتلبية احتياجاتهم الأساسي، والدفاع عن المصالح المشتركة.

المجتمع السياسي والمجتمع المدني، على الرغم من الاعتماد الترابط المتبادل، الا انهما ليسا متساويان في التسلسل الهرمي للغايات، المجتمع السياسي هو في المقام الأول في خدمة المجتمع المدني، وفي التحليل النهائي للأفراد والجماعات التي يتكون منها. لذلك لا يمكن اعتبار المجتمع المدني ملحقا أو متغيرا للمجتمع السياسي، على العكس من ذلك، له الأولوية لأنه في المجتمع المدني نفسه يجد وجود المجتمع السياسي مبررا له.

المجتمع السياسي مطالب بتنظيم علاقاته مع المجتمع المدني وفقا لمبدأ التبعية، ومن الضروري أن يبدأ نمو الحياة الديمقراطية في النسيج الاجتماعي على صور مختلفة وخاصة في العمل التطوعي في القطاعين العام والخاص، وأن التوسع التدريجي في المبادرات

الاجتماعية خارج نطاق الدولة يخلق فضاءات جديدة للحضور النشط والعمل المباشر للمواطنين، وتشكل تجارب المتطوعين العديدة مثالاً آخرا ذا قيمة كبيرة، مما تشجع المرجعية على رؤية المجتمع المدني المكان الذي فيه يتم صياغة القيم الخلقية والروحية والتي تتمحور حول التضامن والتعاون والحوار الاخوي البناء، وعلى سبيل المثال ما تقوم به العتبات المقدسة من العلوية والحسينية والعباسية من مشاريع في خدمة المواطنين (المجتمع).

ب. المرجعية والمجتمع السياسي: بالرغم من أنهما يعبران عن ذاتهما من خلال هياكل تنظيمية مرئية، لها طبيعة مختلفة، سواء في تكوينها أو في الأغراض التي يسعى كل اليها، إلا انهما كيانان مستقلان بوضوح لا سيما في ترتيب الغايات، وقد أكدت المرجعية مراراً وتكراراً على استقلالها عن المجتمع السياسي على أرض الواقع[٣٩].

إن المرجعية الدينية مؤسسة ومنظمة وفق أشكال قادرة على اشباع المطالب الروحية لأتباعها، وتزود المؤمنين بالفتاوي الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، واعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية[٤٠]. بينما تخلق الجماعات السياسية المختلفة علاقات ومؤسسات في خدمة كل ما يتعلق بالصالح العام الزمني، ولا يترتب على الاستقلال المتبادل للمرجعية والجماعات السياسية عدم التعاون، وكلاهما وان كانا بصفات مختلفة، في خدمة الانسان والانسانية والعيش المشترك ضمن اطار قيمي روحي وخلقي.

إن واجب احترام الدين يتطلب من المجتمع السياسي أن يضمن للمرجعية المساحة اللازمة للعمل، علاوة على ذلك، ليس للمرجعية مجال اختصاص ومحدد فيما يتعلق ببنية المجتمع السياسي، تحترم المرجعية الاستقلالية المشروعة للنظام الديمقراطي وليس لها القدرة على التعبير غن تفضيل واحد أو التعامل مع البرامج السياسية باستثناء آثارها الروحية والخلقية.

٨.تعزيز السلام: السلام هو هدف التعايش الاجتماعي، يقوم السلام بناء على العلاقة الأساسية بين الفرد والآخر، وبين الفرد وربه، وبين الفرد ونفسه، وهي علاقة تتميز

بالصلاح، يدعو الله تعالى في كافة كتبه المقدسة الى السلام والعدل بين البشر، وحتى الامام علي عليه السلام، كان يرى الحرب بقدر ما هو تغطية للباطل، فهو متلفة للحق. السلام هو ثمرة العدل. فالسلام في خطر عندما يحرم الانسان من حقه كانسان وعندما لا يكون التعايش موجها للصالح العام. المرجعية تدعو الى العدل وحفظ المال العام لأنها تكره الحرب والعنف والظلم[٤١]. ولا يمكن الحصول على السلام والبناء دون الحفاظ ومشاركة خيرة القوم، لذلك دعت المرجعية مراراً بأن المجرب لا يجرب.

ترى المرجعية أن الحرب والعنف آفة ولا تشكل أبداً وسيلة مناسبة لحل المشاكل التي تنشأ بين الأمم؛ لأنها تولد صراعات جديدة وأكثر تعقيدا كما حصل في الحروب التي سبقت عام ٢٠٠٣ والتي أدانتها المرجعية بشدة، فالحرب في نهاية المطاف انها هزيمة دائمة للبشرية.

إن الدفاع عن النفس في حالة وقوع ظرف مأساوي، واجب يقع على عاتق المسؤول في الدولة، فيكون للمسؤولين عن الدولة الواجب في تنظيم دفاعهم، وكذلك عند عجز الدولة، كما حصل مع داعش، يكون استخدام القوة من قبل الشعب قانونياً شرعياً بعد الإيفاء بشروط صارمة ومنها أن يكون الضرر الذي يلحقه المعتدي بالأمة والمجتمع خطير ومؤكد، وأن جميع الوسائل الأخرى لأنهائها ودرئها قد ثبت أنها غير فاعلة، هنا يكون استخدام السلاح شرعي وواجب كفائي (فتوى الجهاد الكفائي).

إن السلم الاجتماعي (المجتمعي) يتطلب نزع السلاح وتركه فقط بيد الدولة، لأن التكديس المفرط للأسلحة وتداولها الواسع في العراق ليس له ما يبرره[٤٢]. أما الارهاب فهو أحد أكثر أنواع العنف وحشية والتي تهز وحدة الشعب العراقي وتؤثر على الواقع الاقليمي والدولي في آن واحد. فهو يزرع الكراهية والموت والرغبة في الانتقام، فالإرهاب استراتيجية تخريبية تهدف الى تدمير العمران وقتل الانسان، الارهاب يصيب الأبرياء وأماكن الحياة اليومية ولا يصيب الأهداف العسكرية.

لقد أدانت المرجعية جميع العمليات الارهابية، ولا يمكن لأي دافع أن يبررها لأنها تضرب كرامة الانسان وتشكل اهانة للبشرية جمعاء، واهانة لكل القيم الروحية والخلقية التي ضحى من أجل اعلائها الأنبياء والأوصياء والمصلحين.

إن تشجيع الحوار الوطني بين كافة مكونات الشعب العراقي هو العامل الأساسي الذي يبني سلام عادل ودائم بين كل مكونات الشعب، وهذا الحوار يبني السلام الوطني والاقليمي والعالمي.

وأخيرا، فإن زيارة قداسة البابا فرنسيس للنجف الأشرف ومقابلة السيد السيستاني كان أساسه الحوار بين الأديان وبث روح التسامح والمحبة بين البشر من أجل التعايش السلمي[٤٣].

الخاتمة والنتائج

١ـ لم تحدث ثورة في فلسفة نظام الحكم والدولة في دين أو مذهب من المذاهب على مر التاريخ البشري كما حدث في المذهب الاسلامي الشيعي الإثني عشري في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وهذا ما وضحناه في طيات البحث.

٢ـ لقد برزت شخصية السيد علي السيستاني المرجع الأعلى للشيعة في العالم، كشخصية من أكثر الشخصيات تأثيراً في العراق، وذلك لدوره الكبير في التحولات السياسية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣م، مما أدى إلى ان أطلقت عليه الصحافة العالمية بأنه صمام أمان المنطقة، أو دلاي لاما الشيعة، أو الزعيم الذي يضبط نبض العراق لوزنه الروحي.

٣ـ تعد نظريات العقد الاجتماعي احدى أهم النظريات في علم الفلسفة السياسية منذ قرون، وهي نظريات عالمية، مكتوبة بين طرفين، ما يميز العقد الاجتماعي للمرجعية الشيعية أنه غير مكتوب، لكن كلا الطرفين يلتزم به، بل يستميتان من أجل بقائه.

٤ـ قدمت المرجعية الدينية أسس جديدة لبناء الدولة العراقية بعيدة عن مفهوم الدولة الدينية وفق رؤية مغايرة لنظرية ولاية الفقيه، وأن الرؤية التي تبنتها المرجعية الدينية في ادارة المسألة العراقية لا تستهدف بناء دولة شيعية بالمعنى الفكري والمذهبي، وانما بناء دولة مدنية تشترك فيه جميع مكونات الشعب العراقي العرقية والدينية والمذهبية،

ومختلف الاتجاهات الفكرية السياسية لبناء هوية وطنية ثقافية جامعة تستند على قاعدة العدل الاجتماعي، ولتحقيق هذه الغاية النبيلة التي تحفظ كرامة الانسان وعزه، وفق ما تقدم لا بدّ أن يكون هناك عقد اجتماعي بين الشعب العراقي والحكومة من جانب، وبين مكونات الشعب العراقي من جانب آخر.

٥ـ لقد ظهرت صورة العقد الاجتماعي من خلال الفتوى الدستورية الشهيرة للسيد السيستاني التي أسست لبناء الدولة العراقية الحديثة وفق نظام يعتمد التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع، وحث العراقيين على الاشتراك في الانتخابات لتقرير مصيرهم بأيديهم، واحترام القانون والحفاظ على المال العام ونبذ العنف والثأر والعمل على وفق قاعدة الصالح العام.

الخلاصة:

لم تحدث ثورة في فلسفة نظام الحكم والدولة في دين أو مذهب من المذاهب على مر التاريخ البشري كما حدث في المذهب الاسلامي الشيعي الإثني عشري في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. يسأل العالم الشرقي بصورة عامة، والغربي بصورة خاصة، أين توجد كل هذه الأفكار التي نسيمها في المصطلح الحديث بالديمقراطية، أو على الأقل التعبير الديمقراطي عن التطلعات المحلية الشيعية؟ وقد برزت شخصية السيد علي السيستاني المرجع الأعلى للشيعة في العالم، كشخصية من أكثر الشخصيات تأثيراً في العراق، وذلك لدوره الكبير في التحولات السياسية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣م، مما أدى إلى ان أطلقت عليه الصحافة العالمية بأنه صمام أمان المنطقة، أو دلاي لاما الشيعة، أو الزعيم الذي يضبط نبض العراق لوزنه الروحي.

تعد نظريات العقد الاجتماعي احدى أهم النظريات في علم الفلسفة السياسية منذ قرون، وعنوان: العقد الاجتماعي للمرجعية الدينية الشيعية في النجف الأشرف، هذا العنوان اشتقته من قراءتي لكتاب(النصوص الصادرة من سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية) من اعداد حامد الخفاف. تصفحت صفحاته، وتأملت جميلاً في عباراته، من مواضع مختلفة ومتفرقة، فوجدت هذا الكتاب هو ميدان خاضه السيد

السيستاني مع المرجعية الدينية في النجف الأشرف الى أوجه الكمال والخير العام للإنسان، فيه ترسيم دقيق لمن يتصدى للحكم وادارة العراق، مع آراءه كرجل حكيم وفيلسوف ومتصوف يعرف مواقع الصواب ويبصر مواضع الارتياب، ويحذر من مزالق الاضطراب.

يُعد هذا الكتاب خلاصة فكر وفلسفة ورؤية السيد السيستاني والمرجعية الدينية في النجف الأشرف والذي غير وجه العراق بعد عام ٢٠٠٣م، فعلى الرغم من تاريخ العراق الدموي ووطأة الاستبداد والقهر والهيمنة غير الشرعية الذي عاشه العراق والعراقيون تحت طائلة النظام السابق، استطاعت المرجعية الدينية الشيعية الخروج بعقد جديد لعهد جديد في العراق.

قدمت المرجعية الدينية أسس جديدة لبناء الدولة العراقية بعيدة عن مفهوم الدولة الدينية وفق رؤية مغايرة لنظرية ولاية الفقيه، وأن الرؤية التي تبنتها المرجعية الدينية في ادارة المسألة العراقية لا تستهدف بناء دولة شيعية بالمعنى الفكري والمذهبي، وانما بناء دولة مدنية تشترك فيه جميع مكونات الشعب العراقي العرقية والدينية والمذهبية، ومختلف الاتجاهات الفكرية السياسية لبناء هوية وطنية ثقافية جامعة تستند على قاعدة العدل الاجتماعي، ولتحقيق هذه الغاية النبيلة التي تحفظ كرامة الانسان وعزه، وفق ما تقدم لا بدّ أن يكون هناك عقد اجتماعي بين الشعب العراقي والحكومة من جانب، وبين مكونات الشعب العراقي من جانب آخر.

هذا العقد ظهرت صورته من خلال الفتوى الدستورية الشهيرة للسيد السيستاني التي أسست لبناء الدولة العراقية الحديثة وفق نظام يعتمد التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع، وحث العراقيين على الاشتراك في الانتخابات لتقرير مصيرهم بأيديهم، واحترام القانون والحفاظ على المال العام ونبذ العنف والثأر والعمل على وفق قاعدة الصالح العام.

لذا يمكن القول دون تردد بأن المرجع الشيعي الأعلى السيد السيستاني هو صاحب نظرية دولة العقد الاجتماعي في العراق.

Abstract

There has not been a revolution in the philosophy of the system of the government and the state in any religion or sect throughout human history as happened in the Shiite Islamic religion in the twentieth century and the beginning of the twenty-first century. The Eastern world in general, and the Western world in particular, is asking where are all these ideas that we describe in the modern term of democracy, or at least the democratic expression of Shiite local aspiration? . The figure of Mr. Sistani, the supreme Shiite authority in the world, has emerged as one of the most influential figures in the world. Iraq for its great role in the political and social transformation after ٢٠٠٣, which the international press called the regions safety valve, or the Shiite Dalai Lama, or the leader who controls Iraqs pulse for its spiritual weight.

The religious reference (al Marjiiah) provided new foundation for building the Iraqi state according to a vision different from the theory of Wilayat al-Faqih. And the vision adopted by al Marjiiah in managing the Iraqi issue does not aim to build a Shiite state in the intellectual and doctrinal sense, but rather to build a civil state in which all the ethnic, religion and sectarian components of the Iraqi people participate, and the various intellectual and political trends to build a comprehensive national cultural identity based on the basis of social justice.

To achieve this noble goal that preserves human dignity and pride, there must be a social contract between the Iraqi people and the government on the one hand, and between the components of the Iraqi people on the other.

This contract appeared through the famous constitutional Fatwa of Mr. Sistani, which established the building of the modern Iraqi state according to a system that adopts political pluralism and the peaceful transfer of

power by returning to the polls, urging Iraqis to participate in the election to decide their fate in their own hands, awareness of respect for the law, preservation of public money and the renunciation of violence revenges is based on the common good.

It is possible to say without hesitation that the supreme Shiite authority, Sayyed Al- Sistani, is the author of the theory of the social contract state in Iraq.

الهوامش:

(١)حامد الخفاف(اعداد): النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٠، ط٢.

٢. Jules Barthelemy, politique d' Aristote, librairie philosophique, paris, ١٨٧٤.

٣. Nicolas Machiavel, Le prince ?mille et une nuit, paris, ١٩٧٥.

٤. Thomas Hobbes, Leviathan, philosophie politique, londre, ١٩٦٥.

٥. Philippe capel, Philosophie de Jean Luc, paris, ٢٠١٥.

٦. Rousseau, Jean-Jacques Rousseau, Du contrat social, Flamarion, Gf, Paris,٢٠٠١.

(٧)حامد الخفاف(اعداد): النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٠، ط٢.الوثيقة رقم ١٤ ص١٩٥، ووثيقة رقم ١٧ و ١٩ ص٢١١.

(٨)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٧٧ و ٩٤ ص٢٧٣.

(٩)عبد علي سفيح، دور المرجعية الدينية في النجف الأشرف بالحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي العراقي، مجلة النهج ، العدد الثاني، النجف، ٢٢١.

(١٠)حامد الخفاف(اعداد)، مصدر سابق، الوثيقة رقم ٧٦ ص١٣٣.

١١. Rousseau, Jean-Jacques Rousseau, Du contrat social, Flamarion, Gf, Paris,٢٠٠١.

(١٢)حسن ابراهيم حسن، مقدمة ابن خلدون،دار الكتاب اللبناني، بيروت ٢٠١٧.

(١٣)حامد الخفاف (اعداد)، مصدر سابق، الوثيقة رقم ٢ ورقم ٣ ض٣١٩.

(١٤)المصدر نفسه، الوثيقة رقم٢٢ص٢٤٨.

(١٥)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٦٦ ص١٨٩.

(١٦)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٩٧ ص٢٦٨.

(١٧)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢٦ ص٢٩٠.

(١٨)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٨٤ ص٢٦٣.

(١٩)عبد علي سفيح، دور المرجعية الدينية في النجف الأشرف بالحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي العراقي، مجلة النهج ، العدد الثاني، النجف، ٢٢١.

(٢٠)حامد الخفاف (اعداد)، مصدر سابق، الوثيقة رقم ٥٣ ص٢٠، والوثيقة رقم ٢٥ ص٥١.

(٢١)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٣١ ص٦٠، والوثيقة رقم ٣٩ ص٧٣، والوثيقة رقم ٥٢ ص٩٦.

(٢٢)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٧ ص٢١٠، والوثيقة رقم ٥٣ ص٩٨-١٠٠.

(٢٣)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٥٨ ص١١٠.

(٢٤)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٥٣ ص٩٦-١٠٠.

(٢٥)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢٥ ص٥١، والوثيقة رقم ٥٢ ص٩٥، والوثيقة رقم ٥٣ ص٩٦-١٠٠.

(٢٦)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢٣ ص٤٨، والوثيقة رقم ٢٤ ص٤٩، والوثيقة رقم ٣٣ ص٦٦.

(٢٧)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٦٧ ص١٢٣.

(٢٨)الموقع الرسمي للسيد السيستاني على الرابط: www.sistani.org/arabic/archive/٢٤٩١٨.

(٢٩)المصدر نفسه.

(٣٠)حامد الخفاف (اعداد)، مصدر سابق، الوثيقة رقم ٧٧ ص١٩٠.

(٣١)وجيه كوثراني، الدولة والخلافة في الخطاب العربي أبان الثورة الكمالية في تركيا، دراسة ونصوص، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٦،ص٥٦.

(٣٢)حامد الخفاف (اعداد)، مصدر سابق، الوثيقة رقم ١٣ ص٢٤٨.

(٣٣)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٥٣ ص٢٤٨.

(٣٤)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢٢ ص٢٤٨.

(٣٥)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ١٤ ص٢٤٨.

(٣٦)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٩٦ ص٢٠٤.

(٣٧)المصدر نفسه، ص١٥٢.

(٣٨)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٥٨ ص١٠، والوثيقة رقم ٥٣ ص٩٨-١٠٠، والوثيقة رقم ٥٢ ص٩٦.

(٣٩)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٦ ص٢٩٥، والوثيقة رقم ٦٧ ص١٢٣.

(٤٠)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ١٣ ص٢٩٤.

(٤١)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٧٧ ص١٩٠، والوثيقة رقم ٥٣ ص٢٠٤، والوثيقة رقم ٩٦ ص٢٠٤، والوثيقة رقم ٣١ ص٦٠.

(٤٢)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢٣ ص٤٨، والوثيقة رقم ٢٤ ص٤٩، والوثيقة رقم ٣٣ ص٦٤، والوثيقة رقم ٣٦ ص٩٦، والوثيقة رقم ٣٩ ص٧٣، والوثيقة رقم ٤٠ ص٧٦.

(٤٣)المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٩٧ ص٢٦٨، والوثيقة رقم ٢٦ ص٢٩٦.

المصادر والمراجع

١ـ حامد الخفاف(اعداد): النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٠، ط٢.

٢ـ حسن ابراهيم حسن، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت ٢٠١٧.

٣ـ عبد علي سفيح، دور المرجعية الدينية في النجف الأشرف بالحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي العراقي، مجلة النهج ، العدد الثاني، ٢٠٢٠.

٤ـ وجيه كوثراني، الدولة والخلافة في الخطاب العربي أبان الثورة الكمالية في تركيا، دراسة ونصوص، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٦.